تحرك عاجل

إصدار حكمٍ بحق سجين رأي فلسطيني

أصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية، في 12 مارس/آذار 2018، بحق المدافع الفلسطيني عن حقوق الإنسان منذر عميرة حكمًا بالسجن لمدة ستة أشهر مع خمسة أعوامٍ وقف تنفيذ وبدفع غرامة مالية؛ حيث أُدين بتهم، تتعلق بمشاركته السلمية في مظاهرات احتجاجية.

حكمت محكمة عوفر العسكرية، بالضفة الغربية المحتلة، في 12 مارس/آذار 2018، على الناشط والمدافع الفلسطيني عن حقوق الإنسان، **منذر عميرة**، بالسجن لمدة ستة أشهرٍ، مع خمسة أعوامٍ وقف تنفيذ، وبدفع غرامة مالية قدرها 2000 شيكيل إسرائيلي (ما يعادل حوالي 581 دولارًا أمريكيًا). وبعد أن أُدين على إثر أربعة تهمٍ من أصل 13 تهمة وُجهت له، من المتوقع أن تنتهي فترة عقوبته بالسجن في 28 يونيو/حزيران 2018. ويجري احتجازه، في الوقت الحالي، في سجن هداريم بوسط إسرائيل.

واعتُقل جنود إسرائيليون منذر عميرة في 27 ديسمبر/كانون الأول 2017، أثناء مشاركته السلمية في مظاهرة احتجاجية؛ حيث نظم سكان فلسطينيون ونشطاء احتجاجاً في مدينة بيت لحم، بالضفة الغربية المحتلة؛ ونادوا بإطلاق سراح الناشطتين عهد ونايمان التميمي.

ووُجهت إلى منذر عميرة، في بادئ الأمر، 13 تهمة، تتصل بمشاركته في خمس مظاهرات منفصلة. وقد أُدين بأربعة تهمٍ، تتعلق بـ"المساس بالنظام العام" و"المشاركة في مسيرة بدون رخصة"، على خلفية أربعة مظاهرات وقعت في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2017. ووفقًا للمعايير الدولية، لا يجب اعتبار بعض التهم الموجهة له، كـ"المشاركة في مسيرة بدون تصريح"، والتي تقع تحت طائلة أمر جيش الدفاع الإسرائيلي رقم 101، تهمًا جنائية. وتضمنت الأدلة ضد منذر عميرة، التي قُدمت للمحكمة، حمل لافتات "تلوم الولايات المتحدة الأمريكية" و تُندد بـ"وعد بلفور"، وحمل لافتة بها صورة الناشطة عهد التميمي.

كما اتُهم منذر عميرة أيضًا بإلقاء مواد على الأشخاص والممتلكات، وإلقاء الحجارة على ضباط شرطة الحدود الإسرائيلية. وتعلقت هاتين التهمتان، اللتان أنكرهما بدوره وأسقطتهما المحكمة، باحتجاج نُظّم في 22 ديسمبر/كانون الأول 2017، للتنديد بقرار رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالإنجليزية أو بالعبرية أو بالعربية، لدعوة السلطات إلى ما يلي:

- إطلاق سراح منذر عميرة على الفور وبدون شروط، إذ أنه سجين للرأي، لم يُسجن إلا لمجرد ممارسة حقوقه الإنسانية في حرية التعبير والتجمع السلمي؛
- العمل على إلغاء الحكم بإدانته؛
- إلغاء أمر جيش الدفاع الإسرائيلي رقم 101، واحترام حق الفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة، في حرية التعبير والتجمع السلمي.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 30 إبريل/نيسان 2018 إلى الجهات التالية:

Prime Minister
Benjamin Netanyahu
Office of the Prime Minister
3 Kaplan St, PO Box 187
Kiryat Ben-Gurion
Jerusalem 91950, Israel
Email: pm_eng@pmo.gov.il
Salutation: Dear Prime Minister

Commander of the IDF – West Bank
Major-General Roni Numa GOC Central Command
Military Post 02367, Battalion 877 Israel Defence Forces, Israel
Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724
Salutation: Dear Major-General Roni Numa

وتُرسل نسخ إلى:

Minister of Defence

Avigdor Lieberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street, Hakirya Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 26/18. وللمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/7841/2018/ar/

تحرك عاجل

إصدار حكمٍ بحق سجين رأي فلسطيني

معلومات إضافية

منذر عميرة ناشط فلسطيني ومدافع عن حقوق الإنسان، يبلغ من العمر 48 عامًا، ويعمل في الوقت الراهن منسقًا "للجنة التنسيقية للنضال الشعبي"، التي تصف نفسها بأنها حركة مقاومة مجتمعية، وترى أن قوة النضال الشعبي تكمن في أنماط متنوعة، كالإضرابات والاحتجاجات السلمية والحملات القانونية. وتقدم اللجنة أيضًا المساعدة القانونية والدعم على صعيدي التواصل والمناصرة من أجل الناشطين؛ وتسعى إلى الحث على ظهور لجانٍ ومبادرات جديدة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أن منذر عميرة لاجئ فلسطيني من قرية دير آبان، بجنوب القدس. ويقيم في مخيم عايدة للاجئين، بالقرب من بيت لحم، حيث يعمل أخصائيًا اجتماعيًا ومديرًا لـ"مركز شباب عايدة الاجتماعي". ووفقًا لما أفادت به "اللجنة التنسيقية للنضال الشعبي"، يقدم منذر عميرة دعمًا للمزارعين الفلسطينيين الذين تتضرروا جراء إقامة المستوطنات الإسرائيلية، من خلال الجهود التي يبذلها في تنظيم الحملات والدفاع عنهم، كما أنه يروج للمنتجات الفلسطينية المصنعة محليًا. ويلتزم منذر عميرة بمنهاجٍ اللاعنف، في النضال الشعبي، وينظم احتجاجات سلمية، على نحوٍ منتظم، للتنديد بالأعمال الإسرائيلية في مدينة بيت لحم.

ووُجهت لمنذر عميرة، عقب اعتقاله، 13 تهمة تتعلق بخمس مظاهرات مختلفة، نُظمت بالقرب من نقطة تفتيش قبر راحيل في بيت لحم. ويندرج معظم هذه التهم، ضمن أمر جيش الدفاع الإسرائيلي رقم 101، الذي يعاقب الفلسطينيين على ممارسة التعبير السياسي السلمي. وجاءت بنود لائحة الاتهام كما يلي: المساس بالنظام العام، من خلال المشاركة في مظاهرات و"مسيرات بدون رخصة"، والتي وقعت في 1 نوفمبر/تشرين الثاني، و13 ديسمبر/كانون الأول، و22 ديسمبر/كانون الأول، و23 ديسمبر/كانون الأول، و27 ديسمبر/كانون الأول 2017؛ وإلقاء مادة حارقة وحجارة على جنود إسرائيليين، في 22

ديسمبر/كانون الأول 2017. وتعلقت كافة التهم الواردة في لائحة الاتهام على وجه التحديد، بمشاركة منذر عميرة في المسيرات، ودوره في قيادتها؛ باستثناء تلك التي نُظمت في 22 ديسمبر/كانون الأول 2017.

وكانت تستهدف حملات التشويه والمضايقة الإسرائيلية المدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ وقت طويل، بهدف نزع الشرعية عن حراكهم. فوفقًا لما ذكرته "اللجنة التنسيقية للنضال الشعبي"، مارست القوات الإسرائيلية الضغوط على منذر عميرة لوقف نشاطه، كما هددته بإلحاق الأذى به، واعتقاله قبل ثلاثة أشهر من احتجازه. وترى اللجنة أن اعتقاله يُراد به إسكات الأصوات النشطة في النضال الشعبي اللاعنفي من أجل حقوق الفلسطينيين.

وينظم أمر جيش الدفاع الإسرائيلي رقم 101 حق الفلسطينيين بالضفة الغربية، في التظاهر والتعبير عن أنفسهم، بحرية؛ حيث يحظر كافة التجمعات التي يصل عددها إلى أو يزيد عن 10 أشخاصٍ لـ"غرض سياسي أو موضوع يمكن تفسيره كموضوع سياسي"، ما لم يحصلوا على إذنٍ من القائد العسكري للمنطقة. ويواجه كل من يُخالف هذا الأمر السجن لمدة قد تصل إلى 10 أعوامٍ و/أو دفع غرامة مالية باهظة.

الاسم: منذر عميرة

النوع: ذكر